

Distr.: General
6 April 2005
Arabic
Original: French

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٦٦ (ح) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد
الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للكونغو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، باسم بالرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير اللجنة عن اجتماعها الوزاري الثاني
والعشرين المعقود في برازافيل بجمهورية الكونغو من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٦٦ (ح) ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسيل إيكويي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا عن اجتماعها الوزاري الثاني والعشرين

برازافيل، ١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

ألف - مقدمة

عقد الاجتماع الوزاري الثاني والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في برازافيل بجمهورية الكونغو من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وشاركت في هذا الاجتماع جميع الدول الأعضاء، وهي: جمهورية أنغولا، جمهورية بوروندي، جمهورية تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية رواندا، جمهورية سان تومي وبرينسيبي، جمهورية غابون، جمهورية غينيا الاستوائية، جمهورية الكاميرون، جمهورية الكونغو.

ومن أهم ما ميز الجلسة الافتتاحية:

- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، تلاها أمادو أواتارا، ممثل منظمة الأغذية والزراعة في جمهورية الكونغو؛
 - رسالة الاتحاد الأفريقي، تلاها السيد مارتين بونغو، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، تلاها نيلسن كوسمي الأمين العام المساعد المكلف بالتكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار.
- وألقى كلمة الافتتاح سعادة السيد إيزيدور مفوبا، رئيس وزراء جمهورية الكونغو، المكلف بتنسيق العمل الحكومي وبمسائل الخصخصة، فيما ألقى كلمة الاختتام سعادة السيد بول أمبوت، وزير الأمن والنظام العام.

باء - وقائع الاجتماع

أقرّت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٣ - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أنشطة المكتب
- ٤ - الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض الدول الأعضاء في اللجنة
(أ) جمهورية بروندي
(ب) جمهورية أفريقيا الوسطى
(ج) جمهورية الكونغو الديمقراطية
(د) جمهورية تشاد
(هـ) الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا
(و) تبادل الخبرة في مجال تنفيذ برامج نزع سلاح المحاربين السابقين في وسط أفريقيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- ٥ - الخطر الذي تمثله ظاهرة الارتزاق في وسط أفريقيا
- ٦ - دور اللجنة والجماعة الاقتصادية في تعزيز تنفيذ إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الوسطى
- ٧ - عرض عما وصلت إليه الأعمال التحضيرية للعملية العسكرية بحر الغزال
- ٨ - مساهمة وسط أفريقيا في أعمال المؤتمر الثاني التي تعقده دول المنطقة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في نيويورك من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥: تقرير الدول الأعضاء في اللجنة المعنية بتنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية الذي اعتمد في ختام حلقة برازافيل الدراسية بشأن تنفيذ برنامج العمل في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه
- ٩ - تقرير عن أنشطة أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالي السلم والأمن
- ١٠ - تقرير عن أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا
- ١١ - اعتماد برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦
- ١٢ - موعد ومكان الاجتماع القادم
- ١٣ - مسائل متنوعة
- ١٤ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب

انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها المؤلف من البلدان التالية:

الرئيس: جمهورية الكونغو

النائب الأول للرئيس: الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرينسيبي

النائب الثاني للرئيس: جمهورية رواندا

المقرر: جمهورية أنغولا

ثالثا - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أنشطة المكتب

أحاطت اللجنة علما باهتمام بالتقرير الذي قدمه رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أنشطة المكتب.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها للنشاط الذي أبداه المكتب في وفائه بالمهام التي أوكلت له، ولا سيما إسهامه النشط في الاتصال بالأمانة عند إعداد وتنظيم الاجتماعيين الوزاريين الحادي والعشرين والثاني والعشرين.

وأحاطت اللجنة علما على وجه الخصوص بالتوصيات التي قدمها رئيس المكتب المنتهية ولايته بشأن ضرورة توفير خدمات الترجمة التحريرية بالإسبانية والبرتغالية في الاجتماعات الوزارية المقبلة.

وكُلف المكتب الجديد باتخاذ الخطوات المناسبة لتوفير خدمات الترجمة التحريرية تلك.

رابعا - الحالة الجيوسياسية والأمنية في البلدان الأعضاء في اللجنة

شهدت الحالة في وسط أفريقيا، لا سيما في البلدان المعنية بهذا الاستعراض للحالة الجيوسياسية والأمنية، تقدما ملحوظا بالمقارنة بالسنوات السابقة. وذلك بالرغم من أن الحالة شهدت من حين إلى آخر عودة المواجهات المسلحة وعمليات القتل والتدمير بجميع أشكاله وتكرر انتهاك حقوق الإنسان وهشاشة الحالة الإنسانية. بيد أن عملية السلام الجارية في المنطقة أصبحت تتسم بتقدم ثابت نحو غاية تتوق إليها شعوب المنطقة والمجتمع المحلي، هي تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية تكفل اشتراك الأطراف المتحاربة السابقة في السلطة أو، على الأقل، توافق آراء وطني بشأن ظروف ممارسة ذلك الاشتراك.

بيد أنه ما ينبغي لهذا التقدم أن ينسبنا أن تلك العمليات لا تزال هشة، وأنه ينبغي للأطراف المعنية وللبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وللمجتمع الدولي أن يضاعفوا جهودهم لكي يتوقف إطلاق النار نهائياً ولكي تبدأ حقبة جديدة من الاستقرار للبلدان والشعوب التي عانت طويلاً من ويلات الحرب.

وأصدرت اللجنة نداءً بهذا المعنى. ودعت المنطقة دون الإقليمية إلى تكثيف اشتراكها في تسوية المنازعات التي تمزقها وفي دعم مختلف عمليات السلام الجارية.

وأدانت اللجنة جميع أشكال العنف المقترب في حق النساء والأطفال وأوصت بتعزيز آليات عقاب المسؤولين عن انتهاك حقوق المرأة والطفل في حالات النزاع وما بعد النزاع. وذلك وفقاً لخطة العمل بشأن حماية المرأة والطفل التي اعتمدت خلال المؤتمر دون الإقليمي بشأن حماية المرأة والطفل في المنازعات المسلحة المعقود في كينشاسا من ١٥ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

(أ) جمهورية بوروندي

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم المحرز في تطور الحالة في بوروندي، المتمثل خاصة فيما يلي:

- القرار الذي اتخذته الأحزاب البوروندية بالتمديد السلمي لفترة الانتقال لكي يتسنى اعتماد الدستور وتنظيم انتخابات في ظروف جيدة؛
- قبول الأحزاب البوروندية الرئيسية واعتمادها لجدول زمني انتخابي وللنصوص التي تحكم المسائل السياسية الرئيسية؛
- اعتماد الأغلبية الساحقة، عن طريق استفتاء، لدستور للفترة اللاحقة للفترة الانتقالية؛
- التحسن العام في الحالة العسكرية، لا سيما إنشاء ألوية أمنية مشتركة بين القوات المسلحة البوروندية والمحاربين السابقين التابعين للحركات السياسية المسلحة؛
- الشروع في تنفيذ برنامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم؛

وأعربت اللجنة من جهة أخرى عن قلقها العميق بسبب تدهور الحالة الأمنية، لا سيما تزايد الإجرام في الأوساط الحضرية و الريفية، واستمرار عمليات القتل، وتزايد التجاوزات التي يقترفها المحاربون السابقون، وانتشار الأسلحة الخفيفة، وغير ذلك من دواعي القلق.

وأدانت اللجنة تعنت حركة باليهوتو/جبهة التحرير الوطني في مقاطعة عملية السلام، وتماديها، مع الانتراهاموي، في زعزعة الاستقرار ومواصلة الهجمات، بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي. وأدانت اللجنة بالخصوص المجزرة التي اقترفت بشكل انتقائي ضد الكونغوليين البانيامولنجي في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في مخيم غاتومبا الانتقالي.

وأعربت اللجنة عن قلقها لقلّة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفيذا فعليا، ولأن تأخير ذلك التنفيذ يهدد نجاح عملية السلام بأكملها.

وأصدرت اللجنة نداء من أجل ما يلي:

- قيام حركة باليهوتو/جبهة التحرير الوطني فوراً بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع حكومة بوروندي الانتقالية والاشتراك في عملية السلام الجارية التي بدأت في إطار اتفاق أروشا؛
- دعوة جميع الأحزاب السياسية البوروندية والمجتمع الإقليمي والدولي إلى العمل معا من أجل تهئية الظروف المواتية لتنظيم الانتخابات التي يُعلن عنها، بدون ضغط أو تسرع، لا سيما بتزويد حكومة بوروندي بالموارد المالية والمادية اللازمة؛
- قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المادي اللازم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تتوقف على تنفيذها بفعالية ونجاح استتباب السلم من جديد بشكل دائم في بوروندي.

(ب) جمهورية أفريقيا الوسطى

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتطور الإيجابي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تميز خاصة بما يلي:

- اعتماد المجلس الانتقالي الوطني والحكومة الانتقالية لنصوص هامة، منها: مشروع الدستور والقانون الانتخابي، ومشروع قانون الأحزاب السياسية، والمركز القانوني للمعارضة، ومشروع قانون إنشاء المحكمة الدستورية الانتقالية وتنظيمها وعملها، ومشروع قانون إنشاء المجلس الأعلى للاتصالات، ومشروع قانون حرية الاتصالات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وصدور تلك النصوص عن رئاسة الجمهورية؛

- اعتماد الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق وساطة رئيس جمهورية غابون الحاج عمر بونغو أونديمبا، لاتفاق ليرفيل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الذي تضمن إعادة تعريف صلاحيات كل من المحكمة الدستورية الانتقالية واللجنة الانتخابية المشتركة المستقلة، ووضع مدونة سلوك وقبول معظم الترشيحات التي سبق للمحكمة أن رفضتها؛

- إنشاء سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ للجنة الوطنية لزرع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛

- تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جو من الهدوء في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها العميق بسبب استمرار هشاشة الحالة الأمنية التي اتسمت خصوصاً بما اقترفته قوات النظام العام من تجاوزات وعمليات إعدام بإجراءات موجزة، وباستمرار الاعتداءات والسلب والسطو المسلح وقطع الطريق.

وأشادت اللجنة بعزم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على قمع جميع التجاوزات التي تقتربها قوات النظام العام وأعربت عن ارتياحها للجهود التي تبذلها قوات الدفاع والأمن والقوة المتعددة الجنسيات والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في السعي إلى نشر الأمن في جميع أنحاء البلاد.

وأصدرت اللجنة نداء من أجل ما يلي:

- إيلاء المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمؤسسات المالية الدولية اهتماماً كبيراً إلى الحالة الاقتصادية والمالية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم الدعم اللازم لها؛

- قيام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في حدود الإمكان، بمواصلة وتعزيز جهودها من أجل استتباب الأمن في البلاد، لا سيما نزع السلاح العام الكامل وإعادة تنظيم قوات الدفاع والأمن؛

- قيام البلدان الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجتمع الدولي بالإسهام في الجهود الجارية من أجل استتباب الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(ج) جمهورية الكونغو الديمقراطية

أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم الملحوظ المسجل في تنفيذ عملية الانتقال وتحسّن العلاقات بين مختلف هيئات وكيانات الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشادت اللجنة بالدور الذي قام به المجتمع الدولي في هذا المجال، لا سيما الجهود التي قام بها السادة ثابو مبيكي، ودنيس ساسو نغيسو، والحاج عمر بانغو أونديمبا، رؤساء جمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الغابون، على التوالي.

وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بوثيقة التزام وضعتها الحكومة الانتقالية من شأنها أن تكفل التنفيذ الفعال للاتفاق العام الشامل لجميع الأطراف، وتنظيم الحكومة ومجلس الشيوخ والجمعية الوطنية واللجنة الانتخابية المستقلة حلقة دراسية جمعت بين مختلف المؤسسات وأفضت إلى وضع برنامج زمني مؤلف من ثماني نقاط يدعو المؤسسات المعنية بالعملية الانتخابية إلى الوفاء ببعض المهام المحددة.

بيد أن اللجنة أعربت عن قلقها العميق بسبب استمرار تدهور الحالة الأمنية في شرق البلاد وفي كاتانغا الشمالية والذي اتسم خاصة بما يلي:

- الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الميليشيات في إيتوري، التي اقترفت مجازر على نطاق واسع في حق المدنيين، وارتكبت عنفا جنسيا وهجمات متكررة ضد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إيتوري واغتيال تسعة من ذوي الخوذ الزرق البنغلاديشيين مؤخرا؛

- عودة التوتر بين الفصائل السياسية في مقاطعتي كوفو الشمالية والجنوبية، لا سيما ما صاحب ذلك من استئناف المواجهات بين الجماعات المسلحة وتفاقم التوترات الإثنية؛

وأشادت اللجنة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية من أجل تحسين الحالة الأمنية وقمع الأنشطة الإجرامية والأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها زعماء الميليشيات.

وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبت من الأمم المتحدة مواصلة دعم عملية السلام الجارية في البلد.

وأصدرت اللجنة نداء من أجل ما يلي:

بذل الهيئات والكيانات الكونغولية الجهود اللازمة للتغلب على الريبة التي لا تزال تحول دون قيام وحدة حقيقية في البلد، والتوصل إلى تقاسم حقيقي للسلطة وتنظيم انتخابات في جو شفاف خال من العنف؛

امتنال جميع الأوساط السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجميع أحكام الاتفاق العام الشامل لجميع الأطراف وللدستور الانتقالي؛

دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية والشعب الكونغولي في مجال التعمير والمصالحة الوطنية والإعداد للانتخابات.

(د) جمهورية تشاد

أعربت اللجنة عن ارتياحها للجهود التي تبذلها السلطات التشادية لتعزيز العملية الديمقراطية في البلد، لا سيما في إطار الإعداد للمشاورات من أجل إجراء استفتاء وتنظيم الانتخابات المحلية المقررة لعام ٢٠٠٥ واجتماعات هيئة الأركان العسكرية في نيسان/أبريل القادم.

وأشادت اللجنة بإلغاء مراكز التفتيش التي كانت قائمة على الطرق الرئيسية بين جمهورية تشاد والبلدان المجاورة لها.

وأعربت اللجنة عن قلقها بسبب عودة ظاهرة انعدام الأمن، والإجرام عبر حدود تشاد، وبسبب تدفق اللاجئين إلى هذا البلد نتيجة النزاعات القائمة في بلدان مجاورة.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها لمساهمة سلطات تشاد في جهود تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وللإسهام الثمين الذي قدمته في الجهود الرامية إلى استتباب الأمن في منطقة دارفور في السودان، وحثت البلدان الأعضاء على تقديم الدعم اللازم لتلك الجهود.

(هـ) الحالة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا

أعربت اللجنة عن قلقها العميق بسبب استمرار التوتر والحوادث على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا.

وأعربت عن قلقها بشكل خاص بسبب وجود جماعات مسلحة رواندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يمثل خطراً متواصلاً على أمن السكان الروانديين في المناطق الحدودية، وأمن السكان المدنيين الكونغوليين في تلك المناطق. وأضافت اللجنة أن وجود تلك الجماعات المسلحة يسمم العلاقات بين مختلف الطوائف الإثنية والعناصر المسلحة في

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ويزيد من التوتر بين جمهورية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها للجهود التي يبذلها البلدان لتحسن بطريقة سلمية الحالة الأمنية على حدودهما المشتركة، وخاصة

- توقيع وزير خارجية البلدين في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لولاية آلية التحقق المشتركة التي يقوم الطرفان في إطارها بالنظر في مجموع المسائل عبر الحدودية التي تثير قلقهما، ومنها محاربو الإنترهاموي السابقون الذي لا يزالون موجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- توقيع جمهورية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على اتفاق أمني إقليمي يرمي إلى تعزيز العلاقات بين البلدين الثلاثة والجهود الرامية إلى تجنب استعمال أقاليمها منطلقا لمحاربين أجانب؛

- اشتراك البلدين في المؤتمر الدولي المعني بالسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والذي اختتم باعتماد إعلان أكد عزم البلدين المشاركة على إحلال السلم والأمن الدائمين بين دول منطقة البحيرات الكبرى وشعوبها.

- نظر آلية التحقق التابعة للبلدين، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في الشكوى الرسمية التي تقدمت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وتؤكد فيها وجود آلاف الجنود الروانديين في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ولم يؤكد فريق التحقيق وجود الجنود الروانديين بيد أن السكان المحليين أعلموه بوجود محاربين سابقين للإنترهاموي في المنطقة.

- سحب جمهورية رواندا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لتهديدها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بإرسال جنود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإشارتها إلى أنها تعول على المجتمع الدولي لإيجاد تسوية نهائية لجميع المشاكل المتصلة بمحاربي الإنترهاموي السابقين الذين لا يزالون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشارت الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرارا من جهتها، إلى عزمها نزع سلاح أولئك المحاربين لوضع حد لمصدر التوتر الوحيد بين البلدين الشقيقين.

وحثت اللجنة مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي على التعجيل بتنفيذ قرار ليرفيل الذي اتخذته في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بإنشاء قوة عسكرية لدعم حكومة جمهورية

الكونغو الديمقراطية في نزع سلاح محاربي الإنتراهاموي السابقين وغيرها من القوات غير الشرعية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

(و) تبادل الخبرة بشأن تنفيذ برامج نزع سلاح المحاربين السابقين في وسط أفريقيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم

بمناسبة تبادل الوفود الأعضاء للخبرة في مجال برامج نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم، أعربت اللجنة عن قلقها العميق بسبب النقص الشديد في الموارد المالية اللازمة للشروع في تلك البرامج وتنفيذها في بلدان المنطقة دون الإقليمية الخارجة من النزاعات.

واعتبرت أن البطء المفرط والتشوهات العديدة التي سُجلت في تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبب قلة الموارد المذكورة، تحمل في طياتها بذور خطر حقيقي يهدد بعودة المواجهات وبتقويض الجهود الجارية من أجل إعادة السلام والأمن في البلدان المعنية وتنميتها.

ووجهت اللجنة نداء ملحا من أجل ما يلي:

- بذل البلدان الخارجة من حالات النزاع للجهود اللازمة لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفيذا متناسقا وفعالا؛
- تقديم المجتمع الدولي وخاصة البلدان المانحة دعما إلى البلدان المعنية يكفي لتمكينها من تنفيذ تلك البرامج في الآجال المقررة.

خامسا - خطر ظاهرة الارتزاق في وسط أفريقيا

استمعت اللجنة باهتمام لعرض قدمه وفد جمهورية غينيا الاستوائية عن عملية حاولت فيها مجموعة من المرتزقة زعزعة الاستقرار في مؤسسات بلده.

و أكدت اللجنة من جديد إدانتها الشديدة لمحاولة زعزعة الاستقرار في بلد عضو، وأعربت عن قلقها العميق لاستمرار هذه الظاهرة وللخطر الذي لا تزال تمثله على أمن بلدان المنطقة واستقرارها.

وأعربت اللجنة عن ارتياحها لوجود نصوص على الصعيدين الأفريقي والعالمي، تمنع وتقمع أنشطة المرتزقة ومن يقف وراءها. وحثت اللجنة أعضائها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق تلك النصوص وتعزيز الآليات القضائية والأمنية الوطنية القائمة للتصدي لتلك الظاهرة.

واعتمدت اللجنة بيانا عن الارتزاق أرفق بهذا التقرير

سادسا - دور لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز تنفيذ إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

أعربت اللجنة عن ارتياحها لاشتراك البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنشاط في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي عُقد في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وأشادت بهذه المناسبة باعتماد إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن والديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي أعرب فيه رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر عن عزمهم جعل منطقة البحيرات الكبرى فضاء سلام وأمن دائم، واستقرار سياسي واجتماعي ونمو وتعاون وتنمية مشتركة.

وأحاطت اللجنة علما باهتمام بأن أهداف إعلان دار السلام تلتقي أساسا بما يشغل بال اللجنة عادة وبالأهداف التي ترمي إلى تحقيقه الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وشددت على ضرورة مواصلة أنشطة اللجنة والجماعة مع الأنشطة المتصلة بتطبيق إعلان دار السلام.

وأكدت اللجنة أنه بإمكان عملية دار السلام أن تستفيد من بعض المبادرات التي اتخذت داخل اللجنة وداخل الجماعة الاقتصادية، وحثت الجماعة على متابعة تلك العملية متابعة نشطة وخاصة في الإعداد لمؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في نيروبي بكينيا.

واعتمدت اللجنة إعلانا متعلقا بالمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، أرفق بهذا التقرير.

سابعا - عرض لما بلغته التحضيرات للعملية العسكرية المشتركة ببحر الغزال ٢٠٠٥

أحاطت اللجنة علما باهتمام بالمعلومات التي قدمها وفد تشاد عما بلغته التحضيرات للعملية العسكرية المشتركة ببحر الغزال ٢٠٠٥ التي ستجري في ذلك البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وأعربت عن قلقها بسبب قلة الاشتراكات المدفوعة حتى ذلك الوقت، وحثت البلدان التي لم تدفع اشتراكها على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن لتتسنى مواصلة الأعمال التحضيرية والقيام بالعملية في الآجال المقررة.

ثامنا - مساهمة وسط أفريقيا في أعمال المؤتمر الثاني التي تعقده دول المنطقة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في نيويورك من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥: تقرير الدول الأعضاء في اللجنة المعنية بتنفيذ الأنشطة ذات الأولوية الذي اعتمد في ختام حلقة برازافيل الدراسية بشأن تنفيذ برنامج العمل في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

أحاطت اللجنة علما باهتمام بالتقارير التي قدمتها البلدان الأعضاء بشأن تنفيذ برنامج الأنشطة ذات الأولوية الذي اعتمد في ختام حلقة برازافيل الدراسية بشأن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، من منظور الإعداد للاجتماع الثاني الذي تعقده الدول كل سنتين والذي سيعقد في نيويورك من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، للنظر في تنفيذ ذلك البرنامج.

وأعربت عن ارتياحها لما اتخذته البلدان الأعضاء من إجراءات ومبادرات في إطار تنفيذ برنامج برازافيل للأنشطة ذات الأولوية وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والقضاء عليه من جميع جوانبه، لا سيما ما يلي:

- سن تشريعات تقمع المخالفات المرتبطة بامتلاك أو تهجير الأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع؛
- إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة العصابات الكبيرة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وتعزيز الموارد المخصصة للهياكل الموجودة؛
- قيام قوات الأمن بعمليات لجمع الأسلحة غير المشروعة في المناطق الحدودية؛
- إنشاء لجان وطنية وإقامة جهات تنسيق وطنية مكلفة بتنسيق مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة؛

- تبادل المعلومات بين السلطات الأمنية في البلدان المتجاورة وتنظيم عمليات حدودية مشتركة؛
- تنظيم عمليات تدريب وتحسيس بالمسائل المتصلة بانتشار وتداول الأسلحة الخفيفة غير المشروعة.
- وأعربت اللجنة عن قلقها بسبب الصعوبات التي لا تزال تعوق جهود بلدان المنطقة دون الإقليمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، ولا سيما:
 - سهولة اختراق الحدود مما يسهل تداول الأسلحة الخفيفة غير المشروع؛
 - قلة المعدات المناسبة اللازمة لاكتشاف الأسلحة وقلة الموظفين المدربين تدريباً مناسباً؛
 - قلة المعلومات والبيانات الدقيقة عن طابع الأسلحة المتداولة وكمياتها.
- وحثت اللجنة البلدان الأعضاء على الاشتراك بنشاط في المؤتمر الثاني التي تعقده الدول كل سنتين المقرر عقده في نيويورك من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥.
- ووجهت اللجنة نداء من أجل ما يلي:
 - قيام البلدان الأعضاء بمضاعفة جهودها في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي مع التشديد بشكل خاص على ضرورة مواءمة تشريعات مختلف الدول؛
 - تكثيف اشتراك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مكافحة انتشار وتداول الأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وخاصة اتخاذها لمبادرات في مجال مواءمة تشريعات الدول الأعضاء؛
 - تقديم المجتمع الدولي الدعم اللازم لبلدان المنطقة دون الإقليمية لتكون مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة مكافحة فعالة.

تاسعا - تقرير عن أنشطة أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالي السلم والأمن

أحاطت اللجنة علماً باهتمام بالتقرير الذي قدمته أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن أنشطتها في مجالي السلم والأمن.

- وأعربت اللجنة بالخصوص عن ارتياحها للإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية، لا سيما بشأن ما يلي:
- تكوين اللواء الإقليمي وهيئة الأركان العسكرية التي سيكون مقرهما مؤقتا في ليرفيل حتى عام ٢٠٠٧، في إطار إنشاء القوة الأفريقية؛
- إعداد وعقد اجتماعات رؤساء الأركان العسكرية والمجالس الوزارية لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛
- تشغيل آلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأوروبي (أربعة ملايين يورو)؛
- إعادة تنشيط خلية تنسيق إجراءات مكافحة المخدرات وغسل أموال المخدرات في وسط أفريقيا؛
- دعم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ في جمهورية أفريقيا الوسطى وإيفاد مراقبي انتخابات؛
- التحضير للاجتماع المتعلق بإنشاء شبكة البرلمانين في وسط أفريقيا الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠٥؛
- التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

عاشرا - تقرير عن أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

- أحاطت اللجنة علما باهتمام بالتقرير الذي قدمه مدير المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا عن أنشطة المركز.
- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، لا سيما بشأن ما يلي:
- تنظيم أنشطة تدريبية ترمي إلى تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛
- دعم المجتمع المدني ومؤسسات التدريب والبحث؛
- تنظيم دورات تدريبية لتحسين مهارات رعايا بلدان المنطقة دون الإقليمية وبلدان من قارات أخرى.

وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تعزيز المركز وإلى اجتماع اللجنة الذي عقد في مالابو في عام ٢٠٠٤. وأعربت عن

- تهنيتها لمدير المركز وموظفيه لما أنجزوه من مهام؛
- تهنيتها لحكومة الكاميرون للمساهمة التي قدمتها خارج الميزانية دعماً للمركز؛
- دعوتها الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم مفوضية حقوق الإنسان بجمع التبرعات الخارجية عن الميزانية لدعم أنشطة المركز.

حادي عشر - اعتماد برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

- أدرجت اللجنة الأنشطة التالية في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦:
- عقد اجتماعي اللجنة الوزاريين الثالث والعشرين والرابع والعشرين؛
 - تنظيم حلقة دراسية عن إشراك المجتمع المدني في تنفيذ برنامج الإجراءات ذات الأولوية بشأن الأسلحة الخفيفة، الذي اعتمد في برازافيل.
- وأعربت اللجنة عن قلقها العميق لقلّة الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني المخصص لتمويل الأنشطة الخارجية عن الميزانية.
- ووجهت نداء ملحا إلى البلدان الأعضاء وإلى المانحين لكي يتبرعوا بسخاء إلى الصندوق الاستئماني الخاص.

ثاني عشر - موعد ومكان الاجتماع القادم

قررت اللجنة عقد اجتماعها الوزاري الثالث والعشرين في برازافيل من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ثالث عشر - مسائل متنوعة

حثت اللجنة البلدان الأعضاء على إدخال المزيد من المرونة في ممارساتها المتعلقة بحرية حركة الأشخاص، لا سيما بمناسبة انعقاد اجتماعات اللجنة.

وأفادت أنها تفكر في أن تدرج في جدول أعمال اجتماعها الوزاري الثالث والعشرين بنوداً منها:

- متابعة بعثة الأمم المتحدة المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى وسط أفريقيا في عام ٢٠٠٣؛
- نتائج الاجتماع الثاني الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الخفيفة؛
- إجراء دراسة عن آلية الإنذار المبكر في وسط أفريقيا؛
- تبادل الخبرة بشأن برامج نزع سلاح المحاربين السابقين في وسط أفريقيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

* * *

وأعرب المشاركون في الختام عن ارتياحهم للمناخ الجيد الذي ساد أعمالهم وعن شكرهم لفخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، والحكومة الكونغو وشعبها لما لقوه من حسن ضيافة وعناية أخوية خلال إقامتهم في جمهورية الكونغو. حرر في برازافيل في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

المرفق الأول

إعلان بشأن ظاهرة الارتزاق في وسط أفريقيا

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعها الوزاري الثاني والعشرين في برازافيل بجمهورية الكونغو من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

وإذ تلاحظ بمرارة أن ظاهرة الارتزاق انتشرت منذ وقت طويل في وسط أفريقيا وأنها تعوق بشدة أمن المنطقة دون الإقليمية واستقرارها وتنميتها؛

وإذ تذكّر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٤٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ الداعي إلى التوقيع على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، والتصديق عليها والانضمام إليها؛

وإذ تشير إلى الإعلان الذي اعتمده رؤساء حكومات ودول الاتحاد الأفريقي خلال مؤتمر قمته المعقود في من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أديس أبابا، والذي أدان أعمال المرتزقة، لا سيما المقترفة ضد غينيا الاستوائية في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٤؛

تعرب عن قلقها لعودة ظاهرة الارتزاق ولنتائجها بالنسبة للأمن والاستقرار في بلدان وسط أفريقيا؛

تهنئ حكومات جنوب أفريقيا، وأنغولا، وزمبابوي لتعاونها مع جمهورية غينيا الاستوائية مما سمح بالتصدي لمحاولة زعزعة الاستقرار تلك؛

تدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف تبادلها للمعلومات وإلى سن تشريعات مناسبة لمكافحة الارتزاق؛

تطلب من الدول الأعضاء أن تتخذ، عن طريق التعاون الفعال بين جميع دول المنطقة دون الإقليمية، التدابير المناسبة التي يؤدي تطبيقها إلى التصدي بفعالية لظاهرة الارتزاق في وسط أفريقيا.

حرر في برازافيل في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

المرفق الثاني

إعلان متعلق بالمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعها الوزاري الثاني والعشرين في برازافيل من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

وقد نظرت في إعلان دار السلام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وفي فقراته من ١٧ إلى ٢٧ المتعلقة بالخيارات السياسية ذات الأولوية وبالمبادئ التوجيهية في مجال السلم والأمن، من جهة، وفي الفقرات من ٢٨ إلى ٣٦ المتعلقة بالديمقراطية والحكم الجيد، من جهة أخرى؛

وحيث أن أكثر من نصف الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة يشتركون في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

وبالنظر إلى دور دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز السلم والأمن في دولها الأعضاء؛

تعرب عن ارتياحها للتقدم المحرز في عملية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لا سيما نجاح عقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في دار السلام؛

تشجع الدول الأعضاء على أن تأخذ في اعتبارها الصكوك القانونية القائمة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعلى أن توسّع نطاق اتفاق عدم الاعتداء واتفاق المساعدة المتبادلة؛

تشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تكثيف اشتراكها في تحديد المشاريع وبرامج العمل والبروتوكولات التي ستعتمد لهذا الغرض، وتختها على عقد ندوة في أقرب وقت ممكن يتشاور فيها أعضاء الجماعة من البلدان المعنية مع الأمين العام؛

تؤيد توصيات رؤساء الدول والحكومات الواردة في إعلان دار السلام، لا سيما ما يرمي منها إلى جعل منطقة البحيرات الكبرى "منطقة محددة للتعمير والتنمية"؛

تناشد، تبعاً لذلك، المجتمع الدولي عموماً وشركاء منطقة البحيرات الكبرى الإنمائيين بوجه خاص، إيلاء تلك المنطقة العناية التي تستحقها.

حرر في برازافيل في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥